الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان

دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة

د.محمد أحمد علي العدوي

قسم العلوم السياسية والإدارة العامة- جامعة أسيوط

madawyp@yahoo.com.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تمثل هذه الدراسة محاولة من جانب الباحث لتبين أبعاد العلاقة بين الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان ،وذلك باعتبار أن كلا المفهومين يثيران العديد من الإشكالات ،وبخاصة عند استخدامهما في الدراسات السياسية ،كما أنهما يمثلان من وجهة نظر الباحث نموذجا للعلاقة بين الجزء والكل الأشمل ؛ حيث أن حقوق الإنسان تعد بمثابة المفهوم الأشمل والأعم ،ويعد حق الإنسان في الأمن أحد الحقوق الأساسية في هذا السياق.

واعتقد أن كلا المفهومين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يمثلان تطورا مهما في حقل الدراسات السياسية بوجه عام ،والأمنية والاستراتيجية بصفة خاصة ،ويعود ذلك من وجهة نظري إلى حقيقة أساسية مفادها أن الإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ،ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة التي تطبق في الدول ،وكذلك المجتمع الدولي ،ومن ثم يجب إعادة الاعتبار إليه فهو المستهدف بالأمن ويمثل تأمينه الوحدة الأساسية للسياسات الأمنية والتي لايمكن اختزالها، ومن ثم فشعور الإنسان بالأمن يمثل المؤشر الحاسم عند تقييم السياسات الأمنية وقياس الأثر الناتج عنها ،وبالتالي تحليلها صنعا وتنفيذا.

وتمثل دراسة العلاقة بين السياسات الأمنية –من منظور الأمن الإنساني – وحقوق الإنسان مسألة مهمة في ظل ما يؤكد عليه كلا المفهومين في تحليل العلاقة بين المواطن والدولة ،ويعد ذلك موضوعا ملحا في ضوء عدة ملاحظات مهمة ،وهي:

- سعي العديد من النظم السياسية الحاكمة إلى تأمين نفسها بصفة أساسية،وتلخيص مفهوم الأمن في أمن الدولة أو النظام الحاكم في إطار رؤية سياسية وأمنية ضيقة ،حتى صار المواطن يشعر أن السياسات الأمنية للدول تعمل ضده ،وليست من أجل زيادة شعوره بالأمن ، ومن ثم أصبحت عبئا عليه.
- حالة عدم التوازن في الإنفاق العالمي مابين مخصصات التنمية ،وبين مخصصات الإنفاق على التسليح ،أو تبعات الحروب والاستعداد لها دونما وجود تهديد حقيقي لبعض الدول ،وينسحب هذا الوضع من عدم التوازن عند اقتراح موازنات الإنفاق الداخلي ،وبخاصة في دول الجنوب أو الدول الأقل في مؤشرات التنمية المختلفة ،ولعل أزمة الغلاء وارتفاع الأسعار العالمية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

عام2008،وضعف الأداء التنموي وقصور سياسات الإنفاق للعديد من الدول مسألة جديرة بالدراسة في هذا الإطار.

- كثرة الكوارث والأوبئة والأمراض التي تعصف بالعديد من الدول ،وتؤدي إلى أعداد متزايدة من الوفيات بين البشر على مستوى العالم ،وضعف الإنفاق على سياسات مواجهة مثل تلك الأزمات عالميا ومحليا .
- كثرة النزاعات والحروب الداخلية في دول الجنوب ،-والتي يمثل البشر وخاصة المدنيين وفئات مثل المرأة والطفل - ضحية أساسية لهم رغم أنهم ليسوا طرفا فيها،ويتوقع أن تتزايد هذه الحروب في العالم في الفترة القادمة ،وذلك لأنها تعود لأسباب هيكلية في سياسات الدول وتقسيم السلطة والثروة أوثمار التنمية بشكل غير عادل ، ولعل الصراع في السودان والعراق والصومال أمثلة واضحة على تلك النزاعات والحروب .
- تنامي أعداد ما يسمى بالدول الفاشلة ،والتي لاتستطيع حماية حقوق مواطنيها أو تلبية احتياجاتهم وفشلها في تأمينهم ضد الحاجة أو ضد الخوف على حد سواء ،وعدم قدرة المنظمات الدولية على التدخل لأسباب مختلفة بعضها سياسي ،وبعضها خاص بقدراتها أو عدم ملاءمة الأوضاع الأمنية لمثل هذه التدخلات ،والنتيجة حالات مزمنة لاختراقات حقوق الإنسان وحالة دائمة من غياب الأمن.
- المناظرات والمناقشات الراهنة سواء في الأوساط الأكاديمية ،أوفيما بين القائمين على السياسات الأمنية ،والتي يدخل طرفا فيها نشطاء حقوق الإنسان ،بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن وبين حدود الإضرار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،وذلك في ظل إصدار العديد من الدول لقوانين داخلية لمحاصرة الإرهاب ، وكذلك السعي على المستوى العالمي لإصدار هذه القوانين ،والتي تراها منظمات حقوق الإنسان مقيدة لحقوق الإنسان ،أو تحمي نظم حكم لا تسعى للديموقراطية ،ولا تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تدفعنا الملاحظات السابقة إلى إعادة مناقشة نظرية لمفهوم الأمن وسياساته من خلال تجارب الدول والبلدان المختلفة في هذه المرحلة من تطور البشرية _ وهو ما تناولته تفصيلا في دراسة سابقة [1] - ، كما أن الأمر يحتاج إلى ترسيخ مفهوم جديد للأمن يتجه نحو إصلاح المفهوم والدراسات الأمنية ،مثلما فعلت دراسات القانون الدولي من خلال التسليم بأن الأفراد على اختلاف مستوياتهم وأوضاعهم يمثلون الوحدة السياسية لأي نظام قانوني[2].

أسعى من هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الأساسية ،وهي:

1- ما هي أبعاد مفهوم الأمن البشري أو الإنساني.
2- ما هي نوعية وطبيعة التهديدات واختراقات حقوق الإنسان في إطار مفهوم الأمن البشري.
3- ما هي أوجه التلاقي الممكنة بين الأمن الإنساني،وحقوق الإنسان في إطار التطوير المقترح للسياسات الأمنية.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى عدة محاور لتغطية التساؤلات البحثية السابقة:

-المحور الأول:التطورات في مفهوم الأمن -

يمكن القول أنه في تسعينيات القرن العشرين بدأت تظهر مدرسة جديدة في إطار الدراسات الأمنية معقدة وغير تقليدية وأكثر شمولا، والتي يمكن أن نطلق عليها مدرسة التنمية أو التنمية البشرية، لتنحاز بدرجة أكبر إلى البشر والأفراد، وتقدم اقتراباً جديداً في الدراسات الأمنية، أتناوله في الأجزاء التالية، في إطار ما يتعلق بمفهوم الأمن البشري.

وقد تأكد من خلال المناقشات النظرية ،وتحليل السياسات الأمنية المختلفة ضرورة عدم الاكتفاء بالبعدين العسكري والسياسي للأمن القومي،وإنما لابد من الحديث عن مفهوم شامل له

وهذا المفهوم الشامل يجب أن يتضمن تحديداً للأمن القومي من حيث :

* ماهية الأمن .
* ما الذي يتم تأمينه ومرجعية الأمن .
* أهداف الأمن .
* الفاعلون ومصادر التهديد .
* أبعاد الأمن .
* وسائل التأمين .

ويجب أن يسبق كل ذلك تحديد لمفهوم القضية الأمنية ، يتسم بمرونة تسمح بإدخال قضايا جديدة، قد تطرأ على أمن الدول والعالم ، حتى يكون هناك تطوير مستمر لتلك الرؤى.لا يمكن الإجابة على هذه التساؤلات بسهولة ، إلا أنه تحدي للدراسات الأمنية في المرحلة القادمة ، إذا ما أرادت أن تقدم نظرية أو تعريفاً دقيقاً وشاملاً للأمن ، ورسم سياسات أمنية أكثر نضجاً ، وملائمة للتغيرات التي طرأت على البيئة العالمية . لذا فإن علينا ألا نستسلم للمفهوم العسكري ، والسياسي للأمن ، إلا أنه من الضروري تقديم مفهوم بديل ، أو على حد قول أحد الباحثين " إنه طريق يجب أن نسير فيه ، ونحل تعقيداته ،إذا ما أردنا تطويرا لمفهوم الأمن أكثر ولاءً لبقاء الإنسان والحياة في هذا الكون" [3] أو بصورة أدق البحث عن مفهوم للأمن يأخذ في اعتباره حقوق الإنسان وحرياته الأساسية . وتوجد مقومات للمفهوم البديل أو المطور للأمن ، فيجب ألا يكون من الاتساع بحيث يشمل كل شيء ، كما أنه لا يجب أن يكون مفهوماً ضيقاً وجامداً عن الشمول لتهديدات الأمن القومي ، بل ويجب أن يتسم بالمرونة والقدرة على التحديد الدقيق للقضايا الأمنية ، التي ستطرأ مستقبلاً، ويجب أن يتحرر المفهوم الجديد للأمن من اقتصار التحليل على سلوك الدولة ، والتخطيط الاستراتيجي ، أو تحديد ضيق للمنطلقات ، وإنما يجب البدء من المشكلة موضع التحليل ، فالعديد من التجارب توضح أن الدولة لم تعد حامية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

أمن الأفراد ، وإنما يمكن أن تصبح مصدراً لتهديد أمنهم ، وهو ما يقلب النظرية التقليدية رأساً على عقب ، وهو ما يجب أن نأخذه في الاعتبار ، فبالرغم من أن الدولة ستظل هي أداة تحقيق الأمن إلا أن دورها قد يحتاج إلى تقويم ، فلم يعد أمن الدولة والنظام يصب تلقائياً في أمن البشر والمجتمعات . ويجب ألا يكون المدخل للأمن القومي العلاقات الدولية ونظم الحكم فقط ، وإنما يجب أن يكون هناك مدخل تنموي وحقوقي إنساني أيضاً ، وذلك لتحقيق نتائج معقولة لأمن البشر ، وتقدم المجتمعات ، وكذا التنمية في العالم . وهنا يثار تساؤل حول القضايا الاقتصادية ، والصحية ، والاجتماعية ، وكونها تقدم قضايا/ اهتمامات أمنية أم مجرد مشكلات يجب التعامل معها ، وما هو الحد أو النقطة الفاصلة التي تتحول عندها إلى قضايا أمنية .

كما أن بقاء الدول والمجتمعات في العالم أصبح هما مشتركاً وتداخلا في إطار ما يسمى بالأمن العالمي ، فظهرت قضايا بيئية ، واقتصادية ، وصحية ، ومشكلات عالمية ، تهدد العالم ، وبقاء البشرية ، ورفاهية وحياة سكانه ، ولم تعد قاصرة على دول دون أخرى ، بل إن العالم كله مستهدف من خلالها. مما يثير قضايا خاصة بالأمن داخل الدولة ، وهل هو أمن الدولة أم المجتمع أم البشر ، وهو ما يحتم تقديم إطار يشمل تلك الأبعاد ، بعد ما فشل المفهوم التقليدي للأمن القومي في احتواء تلك الأبعاد ، خاصة في الدول النامية، كما تثار قضية الأمن العالمي ، ودور الدول في تحقيقه لحماية بقائها الذاتي من تلك التهديدات الكونية .

المحور الثاني:مفهوم الأمن البشري وأبعاده:

يعد مفهوم الأمن البشري -أو ما أقصد به في هذه الدراسة الأمن الإنساني- نقطة تحول في الدراسات الأمنية ، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة و الحدود و الأرض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها ، و على أرضها . يمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن ، التي لا يمكن اختزالها . كان من الطبيعي العودة إلى أمن البشر بعد أن فاقت معاناة البشر كل التوقعات ، كما تأكد أنه رغم زيادة تأمين الدولة بأبعادها العسكرية و السياسية أن أمن البشر لم يتحقق تلقائياً بتحقق أمن الدولة . و بانتهاء الحرب الباردة أصبحت الأخطار و التهديدات أكثر قرباً من الناس ، وهو ما يتطلب اقتراباً بديلاً ، و مفهوماً مغايراً للأمن ، يأخذ في اعتباره أولوية أمن الأفراد، وبخاصة بعد أن أفلح العالم في حماية ذاته من أخطار الصدام النووي ، إلا أن أحوال الأفراد تزداد بؤساً ، وأمنهم يزداد هشاشة .حيث يؤكد رأي أن تلك الظروف والأوضاع المتمثلة في "الحرمان الاجتماعي والاقتصادي صارت أحد المسببات الأساسية للصراعات داخل الدولة ، والتي فاقت الصراعات فيما بين الدول" [4]،وهو ما ينتج عنه انتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

... تتناول الدراسة مفهوم الأمن البشري من خلال عدة أبعاد :

- نشأة المفهوم .
- الأمن البشري و المفاهيم المرتبطة به.
- خصائص و مكونات الأمن البشري .

و أختتم هذا التناول بتعريف مقترح لمفهوم الأمن البشري .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

أولاً : نشأة مفهوم الأمن البشري:

أعيد إحياء مفهوم أمن البشر و الأفراد في المجتمعات المختلفة على أيدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و ذلك في تقريره عن التنمية البشرية في العالم لعام 1994 ، و يمثل هذا الإحياء اعترافاً بأولوية أمن الأفراد ، حيث أن الفرد انضم إلى الجماعة ثم الدولة لزيادة نصيبه من الأمن مقابل التنازل عن جزء من حريته ، وذلك حتى يكفل له الأمن بواسطة هذا الكيان ، الذي تم إنشاؤه بموجب العقد الاجتماعي التخيلي فيما بين الأفراد ؛ لتكوين الجماعات ثم لإنشاء الدول ، إلا أن الدول تحولت في حالات عدة إلى مصدر رئيسي لتهديد الأفراد أنفسهم ، وهو ما تظهره العديد من ممارسات النظم في دول مختلفة ، بدعوى الحفاظ على ذلك الكيان ، سواء من خلال استخدام القمع ضد مواطني الدولة أو لإهمال شئونهم ، وعدم تلبية احتياجاتهم، واستحواذ فئة صغيرة على مزايا كانت يجب أن توزع على جميع الأفراد.

صاحب إنشاء المنظمات الدولية في إطار محاولة حفظ السلم والأمن الدوليين تأكيد على ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للبشر ، وهو ما ظهر في مواثيق إنشاء تلك المنظمات ، وهو ما أكد عليه مندوبو الدول المختلفة ، ومن ذلك ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي حول مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، حيث قال " إن معركة السلم يتعين خوضها على جبهتين : الأولى هي جبهة الأمن ، التي يقصد بها التحرر من الخوف ، والثانية هي الجبهة الاقتصادية ، والتي يقصد بها التحرر من الحاجة " [5]، وقد انطلق مؤسسو نظام الأمم المتحدة في بعض أفكارهم من مُسَلمة أن المصدر الأساسي للحروب يتمثل في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية [6] . ويمكن إرجاع مفهوم الأمن البشري(الإنساني) إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1840 ، وتجسد المفهوم فيما بعد تأسيس الأمم المتحدة في إطار المباديء العامة للمنظمة،وتلك التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،واتفاقيات جنيف [7] ، وتجسد المفهوم أيضاً في ظل الحركة الدولية لعمال المناجم ، والمحكمة الجنائية الدولية، لمعاقبة الأفراد على انتهاكهم لقواعد الإنسانية ضد غيرهم من البشر.

كما وجدت اجتهادات من جانب مفكرين ، وباحثين ، من أمثال بوزان وأولمان وغيرهم ، لإيلاء اهتمام أكبر لأمن البشر ، و حمايته من جانب الدول ، إلا أن سيادة مفاهيم الحرب الباردة

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

،ودعاوى الدول النامية بشأن تعظيم القدرة العسكرية و السياسية لحماية استقلالها و هويتها الوطنية حال دون تحقيق خطوات جادة في هذا المجال [8]. وبعد انتهاء الحرب الباردة كُشِف الستار عن حجم معاناة البشر في العالم ؛ نتيجة سياسات الدول المختلفة ، خاصة الدول النامية ، وكذا قصور التنمية في العديد من الدول، مما أدى إلى توجيه نقد للمفهوم التقليدي للأمن ، باعتباره المسئول عن إهمال أحوال البشر في سبيل تأمين الدولة والنظام ، حيث تأكد أن إهمال أمن البشر يمكن أن يمثل تهديداً لكيان الدولة ذاتها ، وبدأ الحديث عما يسمى بأزمة الأمن البشري العالمي منذ عام 1994، وفي قمة التنمية الاجتماعية في مارس 1995، حيث تأكد أن إهمال أمن البشر في العالم أضحى يعصف بالعديد من النظم الحاكمة في دول مختلفة ، ووجد أن خروج الدول من تلك الأزمات لا يمكن أن يكون من خلال السلاح ، و إنما من خلال التنمية ، وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر ؛ لزيادة شعورهم بالأمن .

ثانياً : الأمن البشري والمفاهيم الأخرى المرتبطة به:

يتم في العديد من الحالات ربط مفهوم الأمن البشري بعدة مفاهيم أخرى ، ولعل من أبرزها الأمن المجتمعي ، التنمية البشرية ، التنمية الاجتماعية ، وهو ما يحتاج إلى شيء من الفصل ، ولو على المستوى التحليلي .

1 - الأمن البشري والأمن المجتمعي:

إذا كان مفهوم الأمن البشري نتاجاً للعديد من المحاولات ، التي ركزت على البعد المجتمعي في الأمن القومي ، بمعنى التحول من الدولة والنظام إلى المجتمع . إلا أن مفهوم الأمن البشري لا يمكن أن يكون مرادفاً للأمن المجتمعي ، حيث أن الأمن المجتمعي لازال يقع في إطار دولة ما ، ويوجد طرف مقابل الآخر ، فبالرغم من أن كلا المفهومين يتفقان على عدم أولوية البعد العسكري ، والسياسي في الأمن من أجل بقية الأبعاد ، إلا أن الأمن المجتمعي لازال منطقه الاحتواء والاستبعاد ، والسياسات هي السياسات الواقعية ، وسياسات الهوية ، في حين أن الأمن البشري يعني الاحتواء الكامل كمنطقه ، وتتسم سياساته بالتعددية ، والراديكالية [9] . كما أن الأمن المجتمعي لازال يرى في الدولة الملاذ، والمتحدث الرسمي ، في حين أن الأمن البشري يراها كمصدر محتمل للتهديد ، ويدعو إلى التحرك تجاه كيانات أقل من الدولة ، أو أعلى من الدولة لحماية البشر ، كما يتضمن الأمن البشري أبعاداً مختلفة ؛ تزيد عن مجرد الحفاظ على الهوية ، والتي تمثل محوراً أساسياً ورئيسياً في الأمن المجتمعي .

ويرى دعاة أمن البشر والأفراد أن الدولة مصدر محتمل لتهديد الأفراد ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال:

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

1 - التهديدات الناتجة من القانون الداخلي ، وتنفيذه من خلال الإجراءات البوليسية والتنفيذية، التي لا تتسم بالعدالة .

2 - التهديدات الناتجة من التصرف السياسي المباشر من الدولة ضد الأفراد ، أو الجماعات ، وذلك بدعوى الصالح العام ، مثل طرد العمال ، وقيام قوات الشرطة بحماية الدولة عن طريق العنف ضد المواطنين ، وكذا العنف من جانب مؤسسات الدولة ، أو ما يسمى بالعنف الهيكلي أو المؤسسي.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

3 - التهديدات الناتجة من الصراعات حول السيطرة على إدارة الدولة ، أو الصراع على السلطة على حساب الناس وأمنهم ، مثل الإجراءات ضد المعارضين السياسيين ، أو التفرقة العنصرية ، أو الإرهاب السياسي .

4 - التهديدات الناتجة عن السياسات الأمنية الخارجية ، فالدولة يمكن أن تحمي أفرادها من الأخطار الخارجية من خلال الإضرار أو تعريض حياة عدد من الأفراد للخطر ، مثل الخسائر في الحروب ، من خلال تحديد النظام لأمر ما بأنه خطر ، أو تهديد خارجي ، يستوجب خوض حرب معينة [10] .

نجد مما سبق أن الأمن البشري أو الأمن في مستوى الأفراد له معنى مختلف عن الأمن في مستوى الدولة ، أو مستوى المجتمعات ذاتها ، وإن كان تحقق أمن الدولة والمجتمع يمكن أن يسهم إيجابا في أمن الأفراد ، إلا أننا نجد أن الأمن البشري يمثل إعادة ترتيب للعلاقة بين المجتمعات والدول في العلاقات الدولية ، كما أنه يتحدث عن الملامح المشتركة للإنسانية ، وحقوق الإنسان وحريات البشر،بغض النظر عن المجتمع الذي يعيشون فيه،فهو يؤكد على "الاهتمام بالأفراد ، باعتبارهم أعضاء مجتمع إنساني،مع وجود اهتمامات عالمية مشتركة" [11]

ونخلص من ذلك إلى أنه توجد أوجه للتشابه فيما بين مفهومي الأمن البشري والأمن المجتمعي ، إلا أن مفهوم الأمن البشري يتخطى حدود المجتمعات للحديث عن الأمن البشري العالمي كما يهتم بالمواطن كإنسان ، وهو وإن كان يتضمن مسألة الهوية للمواطن إلا أنه يتضمن أبعاداً ومعاييراً إنسانية عامة للأفراد بوصفهم بشراً .

2 - الأمن البشري و التنمية البشرية:

يتحدث البعض عن الأمن البشري باعتباره مرادفاً للتنمية البشرية ، حيث يتضمن المفهوم أبعاداً للارتقاء بأمن البشر ، تتشابه مع الأبعاد الخاصة بتحقيق التنمية البشرية ، إلا أن المفهومين مختلفين ، فإذا كان مفهوم الأمن البشري قد تراكم من خلال أدبيات التنمية البشرية ، ومؤشراتها في العالم ، إلا أن التنمية البشرية مفهوم شامل ، فإذا كان الفقر كمثال لأحد الاهتمامات الأساسية لكل من التنمية البشرية والأمن البشري يجعلهما مرتبطين ، إلا أن التنمية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

البشرية مفهوم أشمل و أوسع من الأمن البشري ، فإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناس ، فإن الأمن البشري يعني "أن الناس بإمكانهم ممارسة هذه الخيارات بسلامة وحرية ، و أن يكونوا واثقين من أن الفرص التي تتاح لهم اليوم لن يفقدوها غداً" [12] .

وتوجد صلات بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، فالتقدم في مجال من هذين المجالين حسب التعريف والمحتوى يعزز من فرص إحراز تقدم في المجال الآخر ، كما أن الفشل في أي مجال منهما يزيد من حدة خطر الفشل في المجال الآخر ، و التاريخ حافل بالأمثلة الدالة على ذلك . كما يؤكد الأمن البشري ضرورة عدالة توزيع عوائد التنمية ، بل أن الأمن البشري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شملت التنمية جميع المواطنين في الدولة[13] . ومن ثم نجد أن الأمن البشري مفهوم له مكونات متعددة ، تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأفراد الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية ، فهو مفهوم متعدد الأوجه ، ويزيد عن مجرد إشباع الاحتياجات الأساسية بنظرياتها المعروفة . كما أنه لا يمكن إنكار أن أدبيات التنمية والقمم والمؤتمرات الخاصة بها لعبت دوراً أساسياً في إثراء وتجسيد مفهوم الأمن البشري ، وخاصة القمة الاجتماعية في مارس 1995،حيث عبر المجتمع العالمي في هذه القمة عن موافقته بأن "التنمية الاجتماعية و العدالة الاجتماعية هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها ؛ لتحقيق و استمرار السلام ، والأمن ، داخل وفيما بين الأمم" .[14] وقد أسهمت القمة الاجتماعية على وجه الخصوص سواء من حيث قراراتها ، أوالموضوعات التي طرحت خلالها في ازدهار ، وانتشار مفهوم الأمن البشري. وكذلك في أثناء الأعمال التحضيرية لها في إعلاء شأن المفهوم ، و أكدت ضرورة تحول الدول إلى سياسات أكثر انحيازا للبشر ، وإشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية ، وأن ذلك يعبر عن الأمن الذي يمكن أن يتسم بالاستدامة و الشمول[15].

ثالثاً : خصائص ومكونات الأمن البشري:

اتسم مفهوم الأمن البشري بعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة أو المجتمع ، إذ أنه ينطبق على الوحدات الأقل ، المتمثلة في الأفراد . كما أنه انتقال من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعلات ما بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم ، مركزاً على الإنسان ، فهو يولي اهتماماً أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة .

- ومن خصائص الأمن البشري[16] :

* أنه مفهوم عالمي ، فيقصد به أمن البشر في كل دول العالم ، سواء فقيرة أو غنية .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

* إذا ما تم التعدي على أمن الناس في أي مكان في العالم فإن كل الدول يجب أن تتدخل ، وهو ما تنادي به تجمعات مثل الحركات النسوية ، والمطالبون بمواجهة الصراعات ، و تحقيق التكامل الاجتماعي ، حيث توجد تهديدات مشتركة مثل الإرهاب ، و التلوث ، وتهريب المخدرات، التي لم تَعُدْ أحداثاً منعزلة داخل حدود دول دون أخرى ،و إنما جعلتها ثورة الاتصالات مرتبطة بالعالم كله ، وساد شعور و إدراك عالمي بتلك المشاكل ، و إمكانية انتشار نتائجها إلى العالم كله.

* أنه من الأفضل مواجهة التهديدات للأمن البشري في بدايتها ، حيث أن تكلفة مواجهة التهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير ، فنجد مثلاً أن إنفاق 2 مليار دولار على الجنود في الصومال تجلب أمناً أقل عما إذا تم إنفاقها في الصومال في وقت سابق أي منذ عشر سنوات لتنمية ودعم شعب الصومال ، مثلاً ، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق .

* التهديدات الجديدة للأمن البشري تتطلب تنمية بشرية مستديمة ، و ليس الحصول على الأسلحة المتقدمة .

* الأمن البشري محوره الناس ، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات ، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة ، وقدرتهم على الوصول إلى فرص السوق ، و الفرص الاجتماعية ، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام [17] .

يتضح مما سبق أننا إذا ما أردنا تعريف الأمن البشري فإنه لابد من التخلص من بعض المعتقدات التقليدية ، فنجد أن هذا المفهوم ينفي بعض الأفكار ويؤكد غيرها :

* أنه ليس أمن الأرض فقط ، وإنما أمن الناس.

* ليس فقط الأمن من خلال السلاح ، وإنما من خلال التنمية.

* ليس فقط أمن الأمم ، وإنما أمن الأفراد في بيوتهم ووظائفهم.

* ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول وإنما الدفاع ضد الصراعات بين الناس [18] .

ومن ثم نجد أن الأمن البشري يعني في أبسط صوره"أمن الحياة بالنسبة للأفراد" [19]. ويمثل مفهوم الأمن البشري نقلة أساسية في مجال الدراسات الأمنية ، فهو مفهوم أوسع بكثير من المفهوم التقليدي للأمن القومي ، فهو وإن كان يركز على وحدات أقل من الدولة و يهتم بها،إلا أنه يثير أبعاداً عالمية ، كما أنه مفهوم يتطلب تحرير مفاهيم الأمن ، والهوية ، والعدالة ، وحقوق الإنسان من البعد المكاني، أو المناطقي ، أو الحدود الجغرافية و الثقافية[20]. و يناقش قضايا عالمية تتعلق بالاحتياجات الإنسانية المشتركة للأفراد في العالم ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب أيضاً التعرف على تهديدات الأمن البشري، ومصادرها ، وذلك حتى يتم اكتمال الدوائر المتعلقة بتحديد المفهوم ذاته .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

رابعاً : محاور الأمن البشري وتهديداته:

توجد العديد من التهديدات الموجهة للأمن البشري ، التي تركز على أمن البشر في حياتهم اليومية ، و الذي يمثل الاهتمام المبدئي ، والأساسي للبشر ، وهذه التهديدات متسعة ، إلا أنه يمكن ضمها في سبع فئات رئيسية ، أو محاور تمثل أبعاد الأمن . وداخل كل محور توجد التهديدات الخاصة به ، وهذه المحاور هي : **(الأمن الاقتصادي ، والأمن الغذائي ، والأمن الصحي ، والأمن البيئي ، والأمن الشخصي ، والأمن المجتمعي ، والأمن السياسي)** .

وبالرغم من اتساع قائمة التهديدات لكل بُعد من هذه الأبعاد السبعة إلا أنني سأحاول تحديد المصادر الرئيسية للتهديد في كل منها ، وطبيعة هذه التهديدات.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

1 – الأمن الاقتصادي:

تُولي العديد من الدول اهتماماً كبيراً بالشئون الاقتصادية ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتراجع الاستقطاب الثنائي - العسكري و السياسي - على مستوى العالم في نهاية القرن العشرين، إلى الدرجة التي جعلت من القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم ، ومحوراً لأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية ، كما غدت محوراً للصراع فيما بين الدول التي كنا نعتبرها كتلة سياسية واحدة . وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد ، حيث يتضمن عدم الأمن الاقتصادي للأفراد محاور هي :

أ- الدخل ، وجوداً وكفاية :

باتت مشكلة عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات و احتياجات البشر مسألة ضاغطة على البشر في العالم ، وإحدى مشكلاتهم الأساسية ، خاصة أن4/1 سكان العالم فقط قد يكونون آمنين اقتصادياً بهذا المعنى . كما نجد أن الأجور الحقيقية في كثير من مناطق العالم قد انخفضت ووصلت معدلات الانخفاض للأجور الحقيقية إلى20%في أمريكا اللاتينية ، وفي مناطق أخرى مثل إفريقيا وصلت إلى 80% في بعض دولها [21] . ولاشك أن التضخم المستمر والتكنولوجيات المطبقة في العالم ، وآليات السوق تعمل على تفاقم تلك الأمور ، والتهام أي زيادة في الأجور ، أو عدم حدوثها أصلاً ،خاصة فى دول الجنوب.

ب - البطالة وعدم الاستقرار في العمل:

يعاني سكان العالم في الآونة الأخيرة من انتشار البطالة ، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل لا يجدون فرصاً للعمل ، وهم بالأساس من الشباب . وصلت البطالة في التسعينات من القرن العشرين بين الشباب إلى 15 % في بريطانيا, وإلى 14% في الولايات المتحدة الأمريكية، و33% في إيطاليا و34% في أسبانيا ، و في إفريقيا تصل النسبة المعلنة إلى 20% ، وقد

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ارتبطت بالبطالة عدة مشكلات و عوامل مؤدية إلى التوتر السياسي ، والاجتماعي في الدول [22] ، خاصة في الدول النامية التي لا توفر معاشات للبطالة، أو دخول للمتعطلين عن العمل. ولم تكن الدول الغنية أفضل حالاً ففي منتصف التسعينات من القرن العشرين وجد حوالي 35 مليون فرد يبحثون عن فرصة عمل ولا يجدونها. [23] وترتبط بمشكلة البطالة مسألة أخرى في غاية الأهمية أخذت تنتشر كظاهرة، ألا وهي مشكلة عدم الاستقرار في العمل ، أو العمالة المؤقتة ، فنجد أن النسبة الغالبة من العمالة إما غير دائمة ، أو محددة لفترة زمنية معينة ، ومن ثم لا تتوفر ضمانات للمنخرطين في تلك الأعمال . ولاشك أن انتشار العمل في سوق الخدمات يمثل رافداً هاماً لهذه الظاهرة، علاوة على انتشار القطاع غير الرسمي في العديد من الدول ، والذي قدر أنه يستوعب ما يقرب من 60% من العمالة في إفريقيا [24] . والنسبة في العديد من دول العالم لا تقل كثيراً عن ذلك ، بل إننا نجد أن فرص المشروعات الخاصة الصغيرة للشباب غير متوفرة ،علاوة على عدم قدرة الشباب على الوصول إلى الائتمان ، أو عدم وجود فرص لهم، للاستفادة من هذا الائتمان ، ومن ثم فإن فرص العمالة الذاتية للأفراد وخاصة الشباب ضئيلة للغاية .

جـ – الفقـــــــر:

يمثل الفقر أحد المشاكل العالمية ، ليس على مستوى الدول النامية فقط ، وإنما تعاني منه الدول المتقدمة أيضاً ، والتي زاد الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء فيها .وقد تغير مفهوم الفقر ، فلم يعد الفقر يقصد به فقر الدخل فقط، وإنما امتد ليشمل فقر القدرات ، والإمكانات . تتمثل إشكالية الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم ، وازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية ، و اتساع دوائر التهميش والاستبعاد .إذا ما قصرنا الأمر على فقر الدخل باعتباره الأقرب إلى القياس، فنجد أن 15% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي يعيشون تحت خط الفقر ، وفي ألمانيا تبلغ نسبتهم 11% ، و في الدول النامية يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر[25]. وبلغت أعداد فقراء العالم في عام 2000 حوالي 3ر1مليار[26]. ويتوقع تناميها في ظل الأوضاع الراهنة واتساع هيمنة نظام السوق و انسحاب الدولة من مجالات عدة ، خاصة نظم الحماية الاجتماعية[27]، ونتيجة لعدم توفير فرص عمل للمواطنين تزداد عوامل عدم التوازن . وذلك بالرغم من أنه في ظل إعادة تعريف البنك الدولي لدور الدولة في تقريره بعنوان "الدولة في عالم متغير" ذكر أنه من الضروري اهتمام الدول بتوفير الاحتياجات الاجتماعية ، والاهتمام بالفئات المحرومة، والتدخل بدرجة أكبر في حمايتهم ، وإحياء الدور الاجتماعي للدولة[28] . وتتمثل الإشكالية في التزايد المستمر في الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، فنجد أن نسبة الـ20% الأغنياء في العالم إلى دخل الـ 20% الأفقر في العالم ارتفعت من 30 : 1 في عام 1960 إلى 1:61 في عام 1991. [29] وإذا كان هذا سيؤدي إلى توترات اجتماعية ، وسياسية داخل الدول فإنه أيضاً سيؤدي إلى

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

صراع ما بين دول العالم حول التوزيع العادل للموارد ، والعوائد، خاصة أن هناك دول ومجتمعات بالكامل مهددة بالإفقار من جانب قوى السوق العالمي .

د- عدم وجود سكن:

تعد مشكلة عدم وجود مأوى من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي ، و أحد مظاهره ، وذلك على مستوى العالم . فمشكلة المأوى لا تقتصر على الدول النامية ، بل تمتد إلى الدول المتقدمة أيضاً، فنجد مثلاً أن 1/4مليون شخص في نيويورك في نهاية القرن العشرين يعيشون في أماكن غير ملائمة للمسكن ، و في بريطانيا هناك 400 ألف شخص لا مسكن لهم ، وفي فرنسا يصل العدد إلى 500 ألف شخص . تتفاقم المشكلة في الدول النامية فتأخذ شكلاً أكثر قسوة ، فنجد أن 25% من السكان متنقلين وقد لا يجدون المسكن الملائم[30] . ومشكلة المسكن لا تقتصر على وجوده من عدمه ، و إنما تنتقل إلى مدى ملائمة المسكن لحياة البشر و السكان ، و توافر المعايير الصحية ، والبيئية فيه ، وفي المنطقة المحيطة به .

وترتبط بالأمن الاقتصادي حماية الثروة ، والملكية الفردية ، وكذا إتاحة الفرصة للنشاط الاقتصادي للأشخاص ، وعدم قيام الدولة بأنشطة قد تسهم في الإضرار بالأفراد .

وأود أن أشير إلى أن البيانات المنشورة تدعو إلى التشاؤم ، بشأن مستقبل الأمن الاقتصادي للأفراد في ظل تزايد عوامل التهميش ، والتفاوت بين البشر ،فكيف يكون الحال إذا كانت هذه هي الأرقام الأكثر تفاؤلاً ، أو أن بعض الدول لا تصدر بيانات يمكن الاعتماد عليها . ومن ثم نجد أن العديد من الأدبيات تركز على أهمية البحث عن أدوات جديدة من أجل التغلب على الفقر والإقلال منه ، وخلق العمالة المنتجة ، والاستبعاد الاجتماعي، بما يساعد على خلق مجموعات أكثر أمناً [31] ، حيث اتضحت آثار إهمال الأمن الاقتصادي للأفراد .

2 - <u>الأمن الغذائي</u>:

ويقصد بالأمن الغذائي أن "تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصاديا على الغذاء الأساسي" [32].

والمسألة الخاصة بالأمن الغذائي لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع ، و إنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية ، و توافر القدرة الشرائية لدى الأفراد . ولاشك أن أزمة الجوع تمثل أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول ، خاصة الدول النامية ، و يوجد كثير منها في إفريقيا. كما أن أحد أبعاد المشكلة في الدول المتقدمة يتمثل في عدم توافر الغذاء المناسب لجماعات عرقية بعينها ، أو المهاجرين إليها . وتتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع . [33] ويشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة ، و إهدار مواردها علاوة على عدم عدالة التوزيع رافداً أساسياً لتفاقم أزمة الجوع

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

في العالم ، فتشير بعض الدراسات إلى أنه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين هناك 200 مليوناً من البشر ماتوا جوعاً أو من أمراض ناتجة عن سوء التغذية ، وأن هناك ملياراً من الأشخاص يعانون بصفة مزمنة من سوء التغذية [34] . ومن ثم فإن المسألة هنا تتعلق ليس بتوافر الغذاء ، وإنما قدرة الفرد على الوصول إليه ونوعيته [35] .

ومن الجدير بالذكر أن المسألة الخاصة بأزمة الغذاء في بعض الدول تعود إلى كيفية تخصيص الدخل القومي ، "فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية" [36] .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ولاشك أن نظرة إلى مواطني الدول النامية ، وتلك التي تعيش في صراعات مسلحة توضح حجم معاناة الشعوب ، وكذا الحرص على تنمية السلاح على حساب توفير الغذاء للمواطنين . ومن هنا كانت المبادرات العالمية بتخصيص صندوق للأمن البشري ، و إعادة تخصيص الإنفاق على السلاح ، أو ما يسمي بعائد السلام ؛ لتخصيصه لخدمة أهداف أخرى ، أهمها توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وأيضاً ما يسمى بمبادرة 20/20، وذلك لزيادة مخصصات إنفاق الدول على إشباع الحاجات الأساسية والخدمات الاجتماعية لمواطني الدول الحاصلة على المساعدات . الإشكالية هنا تتمثل في الاتجاه المتصاعد لأزمة الغذاء في العالم ، مع استمرار عدم عدالة توزيعه.

3 - الأمن الصحي:

ويقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول ، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة ، سواء من خلال نظم التأمين الصحي ، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية ، والطفيلية، والتي تقتل حوالي 17مليون شخص سنوياً [37].

يمثل سوء التغذية و العيش في بيئة غير سليمة خاصة شرب المياه الملوثة ، و معاناة سكان العالم جميعاً من التلوث داخل المباني ، أو في البيئة المحيطة ، و السلع المستخدمة محددات أساسية للسلامة الصحية . ونجد أنه في البلدان النامية و الصناعية على حد سواء تكون التهديدات للأمن الصحي أكبر عادة بالنسبة لأشد الناس فقراً ، كناتج لعدم عدالة توزيع الخدمة الصحية ، وخاصة في الريف ، حيث تتوفر عوامل الصحة البيئية للحضر أكثر من الريف فيما يتعلق بمياه الشرب و الصرف الصحي . ونجد أن الرعاية الصحية تتفاوت بين الدول ، ففي البلدان الصناعية يوجد في المتوسط طبيب واحد لكل 400 شخص في حين أنه في البلدان النامية يكون هناك طبيب واحد لكل 7000 مواطن ، ويبلغ الرقم أدناه في إفريقيا جنوب الصحراء فيصل إلى طبيب لكل 36000 شخص [38].

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

كما يتفاوت الإنفاق الصحي بين دول العالم ، لصالح الدول الصناعية ، فنجد أن متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية في دولة مثل كوريا الجنوبية في منتصف التسعينات من القرن العشرين يبلغ 377 دولاراً للفرد سنوياً ، في حين تنفق بنجلاديش 7 دولارات فقط[39] . ولاشك أن وجود تهديدات صحية عالمية مثل الأيدز و التهاب الكبد الوبائي وغير ذلك تمثل تهديداً للمواطنين، خاصة في الدول النامية التي يقل الوعي الصحي بين سكانها ، مما يتسبب في انتشار العديد من الأمراض فيها.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

4 - <u>الأمن البيئي</u>:

تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة ، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام ، وينظر في إطار الأمن البشري إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية ، سواء على المستوى العالمي ، أو حالته داخل البلدان ، والتي تمثل محور اهتمام الأمن البشري . ومن ثم تبرز تهديدات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية ، فنجد أنه في عام 1990 كان حوالي 3و1 بليون شخص في العالم النامي لا يحصلون على مياه نقية [40]. كما يشار في هذا الإطار إلى نقص الموارد البيئية ، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات أو تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح ، خاصة في البلدان النامية ، و كذا في الدول الأوروبية .

ويمثل تلوث الهواء في البلدان الصناعية واحداً من أخطر التهديدات البيئية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى المدن الكبرى ، فمدينة مثل لوس أنجلوس ينبعث منها3400 طن من الملوثات كل عام ولندن 1200 طن ، ومدينة مكسيكوسيتي ينطلق منها5000 طن من ملوثات الهواء سنوياً ، وفي بانكوك نجد أن تلوث الهواء شديد ومتنام،حيث نجد أن أكثر من40% من رجال المرور فيها يعانون من مشاكل بالتنفس[41].

وتتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم ، فقد أهمل الإنسان الحفاظ على البيئة من أجل صحته، ومن أجل استمراريتها للأجيال القادمة ، حتى تفاقمت مشاكلها ، فهناك بعض التهديدات البيئية تتسم بالتراكم ، و الاستمرارية لمدة طويلة ، في حين نجد أن بعضها يأخذ شكلاً فجائياً مثل حادثة "تشير نوبل" ، ولاشك أن هذا الإهمال و إساءة الإنسان للبيئة يزداد في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية ، حيث أدركت تلك الأخيرة معايير الصحة البيئية، و باتت تبذل جهوداً أكثر، وتبدي حرصاً أكبر من أجل بيئة أكثر ملاءمة ، وتتهم الدول النامية بأنها الأكثر إضراراً بالبيئة .

5 - <u>الأمن الشخصي</u>:

ويقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني ، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان ، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر ،ومن ضمن

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان[42] :

* تهديدات من الدولة (من أمثلتها التعذيب الجسدي) .
* تهديدات من الدول الأخرى (أهمها الحرب) .
* تهديدات من جماعات أخرى من الناس (منها التوتر العرقي) .

* تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين ، أو ضد عصابات أخرى (مثل الجريمة والعنف في الشوارع).

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

* تهديدات موجهة ضد المرأة (من بينها الاغتصاب و العنف المنزلي) .
* تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم ، وتبعيتهم (مثل إساءة معاملة الأطفال) .
* تهديدات للنفس (ومن أمثلتها الانتحار ، واستعمال المخدرات) .

وفي كثير من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أصبحت أرواح البشر أكثر تعرضاً للمخاطر مما كانت عليه في وقت مضى ، وبالنسبة للكثيرين يتمثل أكبر مصدر للقلق في الجريمة ، لاسيما الجريمة التي تتسم بالعنف . وهناك بلدان الصورة فيها قاتمة ففي الولايات المتحدة في عام 1992 تم إبلاغ الشرطة بـ 18 مليون جريمة ، أسفرت عن خسائر قيمتها 425 بليون دولار، و في ألمانيا في النصف الثاني من الثمانينات زاد معدل الجرائم بنسبة 300%، و في البرتغال و إيطاليا تضاعف معدل جرائم القتل في النصف الثاني من الثمانينات [43] . ونجد أن العديد من المدن والمناطق الفقيرة متهمة بانتشار الجريمة فيها ، وتصديرها إلى مناطق أخرى ، ويربط البعض الجريمة بانتشار المخدرات ، فحيث أنه إذا كانت المخدرات في حد ذاتها جريمة إلا أن هناك إجرام ناتج عن المخدرات ، في حين يؤكد البعض أنها تزيد مع تدهور الظروف الاقتصادية، ومن ثم تكون هي البديل المتاح ، وتصبح ممارسة اجتماعية ، وكذا جزء من الثقافة التي أضحت تتسم بالمادية والعنف . كما يمثل انتشار الصراعات الداخلية ، والجماعات المسلحة ، وكذا العمليات الإرهابية تهديدات أساسية للأمن الشخصي ، أو الجنائي . كما أن الدولة قد تتخذ إجراءات لمقاومة الإرهاب ، تتسم بالتزايد وتتنافى مع الديمقراطية ، وحماية الأفراد ، ومن ثم تصبح الدولة ذاتها مصدراً لتهديد الأفراد ، من خلال ممارسات عدة قد تتضمن استخدام العنف ضد الأبرياء في منطقة ما ، تتسم بإثارة للاضطرابات [44] ، أو سوء إجراءات التحقيق ، والقبض الجماعي، وتعريض المواطنين الأبرياء للإيذاء ؛ للحصول على معلومات منهم .

وتمثل المرأة محوراً أساسياً في الحديث عن انعدام الأمن الشخصي في المجتمعات ، واستخدام العنف البدني ضدها ، "سواء من حيث العنف في المنزل من جانب الزوج ، أو التعرض للاغتصاب، بل أن الأمر يصل إلى حد الرغبة في التخلص منها" [45] . كما أن

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الأطفال وهم الفئة الأولى بالرعاية يتعرضون لإساءة المعاملة ، والإهمال أيضاً ، ومن ثم تكثر ظاهرة أطفال الشوارع، أو من يطلق عليهم الأطفال بلا مأوى . ويؤدي استخدام العنف ضد الفئات المختلفة وتعرضهم للجريمة والإيذاء إلى نشر ثقافة موالية للعنف حتى في داخل الفئات التي لا تتسم بذلك ، خاصة في ظل عدم وجود القوانين ، أو عدم تنفيذها ، وتفشي ما يسمى بظاهرة الاستهانة بالقوانين.

6- الأمن المجتمعي:

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ويقصد بالأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري شعور الفرد بانتمائه للجماعة ، والمجتمع ، سواء كانت أسرة ، أو مجتمع محلي ، أو منظمة ، أو جماعة عنصرية ، أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم ، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له [46]،إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديد لهذه الجماعة ككل ، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها . كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتاجا للتعصب و التطرف القومي أو الديني ، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة ، أو حتى فيما بين الدول ، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في رواندا وبوروندي ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، وفي الشيشان . كما نجد المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين في العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة ، واستخدام العنف ضدهم ، وتضاؤل فرصهم في الحياة ، مقارنة بالسكان الجدد . ويؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلباً على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر أثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول ، وعدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار ، أو اختراقات للأمن القومي .

7 - الأمن السياسي:

وتثار في إطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الأمن البشري المسألة الخاصة "باحترام حقوق الإنسان الأساسية" [47] ، ولا شك أن قضية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية من القضايا المثارة على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة ، ليس في الدول المتقدمة فقط ، وإنما أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم في الدول النامية ، وذلك لعدم اهتمامها بإيلاء الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان في ممارساتها ، وسياساتها ، أو تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة [48] . حيث باتت تلك الممارسات تهدد سمعتها ومكانتها الدولية ، كما تستغل تلك الانتهاكات كمبرر ، لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول ، أو رفض ضمها إلى منظمات دولية ، أو إقليمية ؛ كنوع من الاستبعاد ، والعقاب ، والاستهجان لأفعالها .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تتضمن حقوق الإنسان الأساسية العديد من المحاور ، إلا أنه يمكن أن تثار في هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق السياسية ، والتي تقدم مثالاً للتدهور في الدول النامية منها[49] :

* الحرية في التعبير دون التعرض للقمع ، أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم ، والذي قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية ، وهو ما يبرر الإنفاق العسكري المتزايد من جانب بعض الدول بهدف توفير الحماية والاستقرار للنظام ، بل واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي .

* المشاركة في الأحداث السياسية ، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب والأفراد، باعتبار أن ذلك حق أصيل لهم .

* الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة .

* المساواة في الحقوق والواجبات .

* الحق في حماية الملكية الخاصة ، وعدم التدخل التعسفي فى حياة الإنسان الخاصة .

* أن تكون إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، من خلال انتخابات حرة نزيهة و دورية .

كما توجد بقية منظومة حقوق الإنسان ،والتي يمكن اعتبار عدم توافرها محورا مهما عند دراسة غياب أو تواجد الأمن الإنساني ،وهي تضم علاوة على ما سبق ،الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الضمان الاجتماعي ، والحق في العمل، و الأجر العادل المرضي لكفالة معيشة لائقة للمواطن و أسرته ، والحق في مستوى المعيشة اللائق ، وفي المحافظة على الصحة ، و الرفاهية له ، و لأسرته ، و يتضمن التغذية ، والملبس ، والمسكن ، والرعاية الصحية ، والخدمات الاجتماعية اللازمة ، والرعاية الخاصة للأمومة ، والطفولة، و الحق في التعليم ، و الاشتراك الحر في حياة المجتمع الثقافية . ولا شك أن الحقوق الثقافية تمثل نوعية مهملة من حقوق الإنسان ، أو تعامل كفئة مختلفة من حقوق الإنسان ، إلى الحد الذي وصل إلى ما أكده البعض من أنها تعامل كالأقارب الفقراء لحقوق الإنسان الأخرى[50] . وتحتاج مسألة الحقوق الثقافية إلى وقفة ، حيث يتوجه الاهتمام الأكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ويتراجع الاهتمام بالحقوق الثقافية ، حتى في المؤتمرات ، واللقاءات التي تضم الحقوق الثقافية إلى بقية حقوق الإنسان , وذلك بما أنها تأتي في مرتبة متأخرة حتى للأفراد أنفسهم .

وخلاصة ما سبق أننا نجد ارتباطاً مباشراً بين أبعاد الأمن البشري سالفة الذكر ، وأنها تغذي بعضها بعضاً ، فعدم الأمن الاقتصادي بالمفهوم السابق يؤدي إلى قصور في الأمن

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الغذائي، والصحي ، والبيئي ، وقد يؤدي إلى تدهور الأمن الشخصي ، وانعدام الأمن الشخصي يؤدي إلى تراجع الأمن المجتمعي ، والأمن السياسي . ومن ثم نجد أن هذه الأبعاد تقدم نسيجاً متكاملاً لحياة ملائمة للبشر ، وتجعلهم أكثر استعداداً للمساهمة بإيجابية في تحقيق الأمن القومي على مستوى الدولة .

ومن ثم يمكن تعريف الأمن البشري(الإنساني) ، بأنه : وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة ، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة ، من خلال عمل ثابت ، ودخل ملائم لاحتياجاته ، يتيح له عدم التعرض للفقر ، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء ، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة ، والمعيشة في ظروف بيئية ملائمة ، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء ، والعنف البدني ،وشعوره بأنه منتم إلى المجتمع، ويحظى بمعاملة تليق بهذا الانتماء ، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية بحرية ، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد ، حتى ولو كانت الدولة والنظام ذاته" .

يتضح من التعريف المقترح للأمن البشري أنه يصلح كمفهوم إجرائي ، حيث يمكن قياس توافر هذه الأبعاد من خلال رصدها ، وقياس مدى توفرها في حياة البشر في العديد من الدول ، أو داخل الدولة الواحدة ، سواء من خلال وجهة نظر الدولة كمقدم لتلك الأبعاد ، وكذا من خلال المتلقين أو البشر أنفسهم ، ومن ثم فإذا كان مفهوم الأمن البشري واسعاً نسبياً - إذ قد يصل إلى حد التعبير عن إشباع الحاجات الأساسية للبشر - إلا أنه يعنى بالأساس بتوفير حالة من التحرر من الخوف، والحاجة للبشر ، ليس في إطار ما تحدده وتقدمه الدولة فقط ، وإنما بالرجوع إلى البشر أنفسهم وبترسيخ احترام الدول والحكومات لحقوق وحريات الإنسان ، حيث لم يثبت في العديد من التجارب أن هناك ربطاً تلقائياً بين أمن الدولة وأمن البشر ، بل إنه في العديد من الحالات مثلت الدولة مصدراً لتهديد البشر ، كما أسلفت الذكر .

وبرغم تحفظ الباحث على المؤشرات العالمية لمفهوم الأمن الإنساني ، ومحاولة بعض الدول والمنظمات العالمية عولمة المفهوم ووضع مؤشرات دوليه له ، إلا أن الدول النامية عليها الاجتهاد في وضع المؤشرات الخاصة بأمن البشر فيها ، بما يحقق تأمين الإنسان فيها ، واستقرار المجتمع والدولة .

استخلاصات:

حاولت في هذه الدراسة تقديم نظرة شمولية لمفهوم الأمن ، وذلك بأبعاده المتعددة ؛ للخروج من أسر التعريفات التقليدية للأمن القومي ، والتي ركزت على الأبعاد العسكرية ، والسياسية ، باعتبارها الأبعاد الأولى بالرعاية والاهتمام من وجهة نظر المحللين ، و واضعي

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

السياسات الأمنية ومنفذيها . كما هدفت إلى عدم قصر الأمن القومي في مفهوم استقرار النظام ، وبقائه ، وتهديد السيادة القومية . فالمقصود بالأمن القومي هو حماية مجتمع ما من كافة الأخطار المحيطة به، والتي قد تؤدي إلى الإضرار بمصالحه القومية ، وتهديدها بشكل مباشر ، وليس أمن مجموعة من النخبة أو الجماعة الحاكمة فقط ، وقد أكدت تجارب الدول النامية أن التركيز على الأمن القومي من هذا المنحى قد أفرز ظواهر سلبية على تحقيق الأمن القومي ذاته ، حدث هذا نتيجة إهمال أن المنفعة الحدية للإنفاق على التأمين السياسي والعسكري قد تتناقص ، وكذا إهمال التوزيع الأمثل للموارد والاهتمام على الأبعاد المتعددة للأمن القومي.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

كما اتضح أن الدول التي نظرت إلى الأمن القومي كمفهوم شمولي هي التى تمتعت بالتفوق في المجال السياسي ، والعسكري ، وحماية سيادتها ، وفي ذات الوقت توفير نوع من الرفاهية والحياة الحسنة لمواطنيها . وقد نتج ذلك عن سياسة مرنة في ظل تحديد أهداف سياسات الأمن القومي ، وتغير في رصد أبعاده وتحليل مصادر التهديدات المختلفة ، والتعامل معها بجدية إذا ما ظهرت مؤشرات لذلك ، وعدم الانتظار حتى تتفاقم تلك الأزمات والمشكلات ، حتى تضحى أكثر خطورة على الأمن القومي .

أوضحت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية الناجحة أن الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع والدولة ، ومن ثم فهو هدف الأمن ، وغايته ، وبالتالي فهو الوحدة الأولية للأمن، والتي لا يمكن اختزالها أو تراجعها ، فالأمن القومي الحقيقي يكمن في تأمين مصالح الغالبية من أفراد المجتمع أو الشعب ، بما يضمن له الاستقرار والتقدم في باقي المجالات ، من خلال حمايته من الخوف من الأخطار المحيطة به ، وفي ذات الوقت تلبية احتياجاته الأساسية بصورة تقرب من تحقيق حالة من الإشباع العام لتلك الاحتياجات الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية، والثقافية. مما يوضح ذلك أن العودة للمواطن من خلال الدعوة العالمية إلى مفهوم الأمن البشري ، وحماية الأفراد ، في الدول المختلفة وإن كانت في إطار دعوة عالمية لصالح أهداف وأطراف معينة ، إلا أنها تستوجب وقفة من جانب النظم الحاكمة في الدول المختلفة - خاصة الدول النامية – لتقييم ما حققته في مجال تأمين الإنسان في المجتمعات التي تقودها ، مع قناعة بأن تحقيق أمن البشر هو غاية النظم المختلفة ، وفي ذات الوقت أداة أساسية لتحقيق الاستقرار.

مما سبق أود أن أشير إلى أن مفهوم الأمن القومي لدى الباحث يتمثل في "حماية الأفراد والمجتمع من الأخطار المادية الداخلية ، والخارجية المحيطة به ، وتلبية الاحتياجات الأساسية المتعددة للمواطنين واحترام حقوقهم ، مع ترتيب أولوية تلك الاحتياجات والحقوق بما يدعم الاستقرار في المجتمع ، والقضاء على مصادر التوتر والعنف من خلال رؤية تتسم بالمرونة لأولويات ومصالح الأمن ،

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

بما يحقق نوعاً من الكفاءة المجتمعية ، وزيادة القوة الشاملة للدولة، وبما يحمي سيادة الدولة وهوية المجتمع".

أؤكد من خلال التعريف السابق أنه إذا كانت أهداف الأمن هي حماية الدولة ، والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية المباشرة ، إلا أن غايته الرئيسية تتمثل في تحقيق وتوفير عوامل الصحة للمجتمع ، وأفراده ، بما يؤهلهم للمشاركة في تأمين الدولة والمجتمع بالمفهوم الشامل ، وفي ظل البيئة الدولية المتغيرة . كما أن مفهوم الأمن وإن كان لا يمكن استبعاد الدولة منه حيث تمثل الإطار السياسي والجغرافي للمفهوم ، إلا أن المجتمع والأفراد هم غاية الأمن ، وشركاء أيضاً في مفهوم الأمن مما يحتم أخذ رؤيتهم واتجاهاتهم في الاعتبار عند صنع سياسات الأمن،التي يجب أن يقوم النظام السياسي القائم بصياغتها وتنفيذها بصورة أكثر ديمقراطية؛ لتحقيق المصالح القومية.

أما فيما يختص بالعلاقة بين الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان فقد انتهت الدراسة إلى:

1- توجد علاقة وثيقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان باعتبار أن ثمة حقا أساسيا لكل البشر يتمثل في حقهم كمواطنين في الأمن ،ومن ثم فهذا التزام أصيل للحكومات والدول أن تحقق الأمن لشعوبها من خلال مفهوم الأمن الإنساني.
2- تعد الديمقراطية وتطبيق قواعد الحكم الرشيد من المشاركة والشفافية والمساءلة متطلبا مهما وضمانة لكفالة الأمن الإنساني في إطار الاحترام لكافة محاور ومجالات حقوق الإنسان.
3- يجب أن تسعى الدول والحكومات إلى دمقرطة أجهزة الأمن وسياسات تحقيقه من أجل عدم الافتئات أو الجور على حقوق الإنسان بدعوى تحقيق الأمن القومي ، والتحول إلى سياسات تؤكد حقا أن المواطن ورضاءه يمثل غاية السياسات .
4- يعد الأمن الإنساني بأبعاده :(الصحية ،والبيئية ،والغذائية ،والجنائية ،والشخصية ،والمجتمعية ،والسياسية،والاقتصادية) الحد الأدنى لاحترام حقوق الإنسان ،وأن التهديدات الموجهة لهذه الأبعاد ،والتي تم ذكرها في الدراسة ،هي تهديدات خطيرة لوضعية حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة.
5- تمثل الصراعات الداخلية وأحداث العنف القائمة على الهوية سواء على أسس دينية ،أو عرقية ،او اثنية ،مثالا واضحا على العلاقة الارتباطية بين احترام حقوق الانسان وتحقيق الأمن القومي والإنساني ، فمن خلال ترسيخ قيم مثل: (التسامح ، وقبول الاختلاف على أسس دينية أو لغوية أو عرقية ،واحترام الحريات والحقوق ،وتقاسم السلطة والثروة ،والمساواة ،والمواطنة ،وإرساء ثقافة السلام،وقيام الأفراد بواجباتهم نحو مجتمعاتهم والحفاظ عليها ،وغير ذلك من القيم المتضمنة في إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان ودساتير الدول)،يمكن تحقيق الأمن

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

والاستقرار وحل العديد من الصراعات والأزمات في دول الجنوب ،وحل مشكلات الأقليات في هذه البلدان وإشكالات الثروة والسلطة فيها .

6- أن العدالة في السياسات والمساواة بين المواطنين وعد م التهميش لأى فئة أو جماعة داخل الدول تعد مبادئ أساسية لتحقيق الأمن الإنساني ،وكذلك للحفاظ على كل الحقوق والحريات الإنسانية.

7- أن العديد من الأزمات العالمية التي تتضمن إضرارا بحقوق الإنسان واحتياجاته الأساسية تؤكد أن ذلك يهدد الأمن الوطني والعالمي،ومن ذلك ما ساد العالم من أزمات غذائية في مارس وأبريل 2008،وحالات الاضطراب والتوترات في الدول وفيما بينها بل وتهديد البشرية بوجه عام ،ومن ذلك أيضا أن فشل بعض الدول في تأمين أفرادها اقتصاديا من منظور الأمن الإنساني قد ترتب عليه مشكلات أمنية عالمية ومحلية مثل الهجرة الغير مشروعة ، وهي مشكلات تهدد الاستقرار الوطني والعالمي وتهدد الحياة الإنسانية وأمن البشر على حد سواء.

8- أن كلا المفهومين -الأمن الإنساني وحقوق وحريات الإنسان- يستوجبان مراعاة التوازن الدقيق بين الحقوق الفردية أو المتعلقة بالإنسان أو البشر بوجه عام ،وبين المعايير الخاصة بالحفاظ على الجماعات بحكم العيش المشترك في دولة معينة،ولكن دون طغيان لأي منهما على الآخر.

مصادر الدراسة:

1 – لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :
محمد العدوي،العشوائيات والأمن البشري :دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي ،(القاهرة : دار مصر المحروسة ،2007).ص 21-51.

2- إيريكا –إيرين أ.دايس ، الحرية المكفولة للفرد بمقتضى القانون : دراسة عن واجبات الفرد ازاء المجتمع والقيود المفروضة على حقوق الإنسان وحرياته بمقتضى المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (نيويورك : مطبوعات الأمم المتحدة ،1990)،ص.1.

3- Keith Krause And Michael C Williams, From Strategy To Security :
Foundations of Critical Security ,in Keith Krause And Michael C Williams, eds. , Critical Security,(USA ,Univ. of Minnesota Press,1997)
p .52

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

4-African Report, UNDP Report Calls For Better Use of Peace Dividend ,
African Report , July 1997.

5 - تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994)، ص 3.
6 - بيير دوسيناركليز ، السكان والأمن ،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ،العدد 141، سبتمبر 1994، ص 144 .

7- Lloyd Axworthy, Human Security : Safety For People In a Changing World ,(Canada , Ministry of Foreign Affairs , 29April 1999)P.1.
8-Redefining Security: The Human Dimension , Current History, May 1995 , p. 229.

9- Roxanne Lynn Doty , op.cit, p . 74

10- Barry Buzan, People , State and Fear , (North Carolina, the Univ. of North Carolina Press, 1983) , p p : 24-27

11- Keith Krause, and Michael C. Williams, op.cit , p : 45.

12- تقرير التنمية البشرية 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.
13 - المرجع السابق ، ص : 23-24.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

14- Ernesto Ottone , Overcoming Poverty and Exclusions as America, Security Dialogue Causes of Insecurity in Latin , Vol . 28 No ,March, 1997, pp :1- 7

15 - The Copenhagen Declaration, World Summit For Social Development, United Nations: Division For Social Policy and Development, New York , May 1995.

16 - تقرير التنمية البشرية 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 22-23.

17-Mahbub Ulhaq , A New Framework For Development Cooperation , U. N. Chronicle, United Nations Publications, New York, Dec. 1993.

18-Ibid , p. 3.

19- Boutros Ghali, The 38 th Floor ,U.N. Chronicle , Sep 1994, p . 2.

20- Roxanne Lynn Doty , Immigration and The Politics of Security, Security Studies , Vol . 8 , No . 2-3 , 1998- 99 , p. 82.

21- Phill Harris, Communication and Global Security in Next Millennium , in, Perterand Golden and Phill Harris , eds. , Beyond Cultural Imperialism ,(London: Sage Publications,1997), p. 148

22- تقرير التنمية البشرية 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

23 - المرجع السابق ، ص : 21.

24-Redefining Security , The Humam Dimension , op.cit , p : 230

25 - تقرير التنمية البشرية 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

26 - بيردوسيناركليز ، مرجع سبق ذكره ، ص : 146.

27-Levels and Components of Security, http://www.abs , by UNDP .HDR1998. html.engcha.5.p.l,5-7-2001.

28- الدولة في عالم متغير ،البنك الدولي،(نيويورك :مطبوعات البنك الدولي،1999)،ص ص1-4.

29- Caroline Thomas and Peter Wilkin, Human Security and Class in a Global Economy, in, Caroline Thomas and Peter Wilkin , eds. , Globalization , Human Security and African Experience , (London : Lynne Reiner Publishers , 1999), p. 6.

30- تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 26.

31- Ernesto Ottone, op.cit, pp.10-16

32 - تقرير التنمية البشرية ، 1994، ، مرجع سبق ذكره ، ص : 27.
33 - المرجع السابق ، ص : 27.
34 - بيردو سيناركليز ، مرجع سبق ذكره ، ص : 152.

35-Levels and Components of Security , op.cit ,p.2.

36 -Peter Wilkin , op.cit , p : 29 .

37 - تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 27.
38 - المرجع السابق ، ص : 28 .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

39 - المرجع السابق ، ص : 28 .
40 - المرجع السابق ، ص : 29 .
41 - المرجع السابق ، ص : 29 .
42 - المرجع السابق ، ص : 30 .
43 - المرجع السابق ، ص : 30 - 31.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

44- Jorge Nef, op.cit , pp3-4.

45 - كاتارينا توماشفسكي ، حقوق المرأة : من خطر التفرقة إلى التخلص منها ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 158 ، ديسمبر 1998 .
46 - تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 31.
47 - المرجع السابق ، ص : 32 .
48 - حول إدراك عينة من الطلاب المصريين لحقوق الإنسان يرجى الرجوع إلى : د.علي الصاوي , رؤية طلاب الجامعات المصرية لحقوق الإنسان ، (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1995) ص : 3 - 62 .
49 - نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، ديسمبر ، 1998 ، العدد : 158 ، ص : 11 - 14.
50 - جانوس سيمونيدس ، الحقوق الثقافية : نوعية من حقوق الإنسان ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ديسمبر 1995، العدد : 158، ص : 143.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center